في ختام دورة تدريبية أقامتها «جلوبل» للصحافيين الاقتصاديين

الغنيم: المحفظة الوطنية لا تتوافق مع السوق.. والحل في شراء الأصول

السوق مقبل على أزمة ثانية والوضع أصبح صعباً والبنوك لم تعد تثق في بعضها البعض ومتأخرون في تطبيق هيئة أسواق المال

لن أترشح لرئاسة هيئة أسواق المال «وهم ما يبوني» ولا يهمنا سوى المحافظة على حقوق مساهمي «جلوبل»

أتوقع أن تستمر الأزمة حتى 2011 بسبب الأزمة الأوروبية الراهنة والسوق أصبح أسوأ مما كنا عليه في العام الماضي

مها الغنيم

بدر السميط وخولة الرومي يتوسطان المشاركين في الدورة التدريبية للمحررين الاقتصاديين في الصحافة المحلية

محمود فاروق ـ منى الدغيمي

قالت رئيسة مجلس إدارة والعضو المنتدبة لشركة «جلوبل» للاستثمار مها الغنيم ان معالجات الدول للأزمة الاقتصادية اختلفت من دولة إلى أخرى فعلى سبيل المثال لم نر السعودية تتجه إلى شراء أسهم في السوق بل قامت بضخ الأموال في المشاريع التنموية وضخت مئات الملايين من الدولارات، أما بالنسبة لقطر نظرا لمحدودية البنوك والشركات بها فقد قامت بشراء الأصول وتقديم مساهمات لزيادة رأسمال الشركات والمؤسسات، بالإضافة لخطة تنمية، أما الكويت فلجأت إلى المحفظة الوطنية وكانت مؤقتة ولكن اسلوبها وتكتيكها اختلف عما كان متوقعا لها وذلك وفقا لحجمها والأسلوب الذي تدار بها لإعطاء زخم، لافتة الى انه كان عليها عدم الاكتفاء بشراء الأسهم بل التدخل في مساهمات في رؤوس الأموال.

واضافت الغنيم في ختام الدورة التدريبية للمحررين الاقتصاديين في الصحف المحلية والتي اقامتها «جلوبل»: ان الدولة اتجهت الى اقرار خطة التنمية واصدار تشريعات مثل هيئة سوق المال وقانون الخصخصة وقانون الـ BOT، موضحة أن هذا التوجه من الحكومة على الورق «زين» ولكن نأمل أن يكون تطبيقها فعليا وبالسرعة المطلوبة خاصة ان الامور تسير بشكل ايجابي خاصة بعد تشكيل الشيخ احمد الفهد للجنة اقامة المشاريع.

وأضافت الغنيم أن المحفظة الوطنية رغم محدودية المبالغ التي ضخت فيها، إلا أن هذا الحل لا يتوافق مع السوق، لأن الحل الأمثل هو شراء الأصول لأنه أقوى وأكثر فاعلية ويساهم في رفع الضغط عن كاهل البنوك، خصوصا فيما يتعلق بالمخصصات المفروضة عليها بسبب التعثرات المالية التي تواجه عملاءها وذلك حتى تعود الى العمل.

وأكدت الغنيم على ضرورة استنفار الجهود، خاصة أن السوق مقبل على أزمة ثانية والوضع أصبح صعبا والبنوك لم تعد تثق في بعضها البعض، لافتة إلى ان الأزمة في أوروبا حاليا جعلت الحكومات متأهبة ومستنفرة خاصة أنها لم تتخذ الإجراءات لمواجهة الأزمة الأولى مثلما فعلت الولايات المتحدة الأميركية التي اتخذت العديد من الإجراءات لمواجهة الأزمة الأولى.

وأوضحت الغنيم أن القطاع الخاص متخوف من الخصخصة التي لن تكون مغرية له في الوقت الحالي وذلك لأن الحكومة تسعى لأن تكون رابحة من هذه العملية رغم أن الهدف من ذلك هو الاستفادة المشتركة بين القطاع الخاص والحكومة وان الاستفادة لكل شرائح المجتمع وليس الحكومة فقط، مشيرة إلى أن قيام الحكومة بتأسيس شركة خاصة لإنشاء مساكن منخفضة التكلفة برأسمال 250 مليون دينار تكون للحكومة حصة ثم تبيعها بعد ذلك بعد تحقيق ربح منها يعد أمرا غير مناسب لأن هذا الوقت ليس وقت تجارة ولابد على الحكومة أن تضحي، بإعطاء أولوية للقطاع الخاص للعمل والنهوض بالقطاع الاقتصادي، ولذا لابد من الاسراع بتفعيل خطة التنمية على مراحل بل يمكن إدخال شركات عالمية مع الشركات المحلية ومؤكدة ضرورة بدء العمل خاصة أن قطاع المقاولات شبه متوقف بسبب وقف خطوط التمويل خاصة ان فكرة تأسيس شركة كبيرة وطرحها للاكتتاب وبيع الأرض لا تعد حافزا كما تعتقد الحكومة.

وأضافت أن إصدار التشريعات وتفعيل خطة التنمية هو الطريق الصحيح حتى يعم الخير على البلاد، عبر اعطاء تحفيزات للقطاع الخاص فلا يمكن أن تكون الحكومة منافسة له.

وضع «جلوبل» الحالي

وحول اتفاقية إعادة الهيكلة قالت الغنيم انه بعد الجمعية العمومية للشركة أصبحت الأمور أفضل «فرب ضارة نافعة» وقد تعلمنا من الدروس الماضية ورجعنا إلى القواعد السليمة في الاستثمار والحوكمة وتقييم الأصول وتعزيز الإدارة بكفاءات جديدة، مشيرة إلى ان الشركة اتجهت في نشاطها الى قسمين الأول منهما اهتم بجمع أصول الشركة (العقارية – الأسهم) تحت صندوق المايكرو والشركة العقارية للقيام بمتابعة استثمارات الشركة ومن ثم التوجه لتسييلها اذا سنحت الفرصة بينما تركز عمل الفريق الثاني على النشاط الأساسي المتمثل في إدارة الأصول للغير والخدمات المصرفية والوساطة.

وأوضحت ان تحويل الأصول جاء ليحافظ على أصول وممتلكات الشركة للحفاظ على حقوق المساهمين وتسييلها بشكل متدرج على مدى 3 سنوات بدلا من البيع العشوائي.

واشارت الى ان «جلوبل» مازالت كبيرة وفي الصدارة في ادارة الأصول وتدير 6 مليارات دولار عبر صناديقها والتي تعد في القمة مقارنة ببقية الصناديق على مستوى الكويت والخليج وتوقعت ان اتمام عمليات مصرفية ووساطة تصل قيمتها الى 700 مليون دولار خلال الفترة المقبلة ولذا تم تعزيز الشركة بادارة جديدة موضحة ان البنوك وجدت ان الشركة جادة في عملها ولذا توصلت الى حلول معها حول مديونيتها وهذا امر يبعث على الطمأنينة في قلب المساهمين خاصة ان الشركة تحظى بثقة المساهمين. وفي نفس السياق توقعت ان السوق الائتماني لن يتحسن قبل عام 2011 في ظل الأزمة الأوروبية الحالية ولا يمكن ان تدخل الشركات في استثمارات مباشرة جديدة طالما لاتوجد خطوط تمويل.

أزمة الكويت

وردا على انتهاء الأزمة في الكويت قالت الغنيم اننا كنا نقول حتى الأسبوع الماضي اننا وصلنا الى الأسوأ الا اننا حاليا نتوقع ان تستمر حتى عام 2011 بسبب الأزمة الأوروبية الراهنة ويجب ان تتجاوب الحكومات معها وتتصرف بحكمة وستظل الكويت متأثرة بهذه الظروف الى ان تهدأ الأزمة ولسنا متشائمين ولكن الحذر واجب، فالبنوك لازالت تمتنع عن التمويل ولا يمكن ان تتحرك الشركات دون تمويل لتنفيذ ما لديها من مشاريع متوقفة او استثمرت في مشاريع وكان لديها خطوط ائتمانية معينة ولا تستطيع ان تقوم ببيع هذه الأصول ولذا فالحل يكمن في عودة البنوك الى التمويل خاصة ان الحكومة ساعدت البنوك وضخت أموالا لها عندما شهدت عمليات سحب للسيولة وساهمت في زيادة رأسمال بنك الخليج كما ان الدولة ليس لديها مانع في التدخل لمساندتها لانها تعد صمام الأمان للاقتصاد الكويتي، لافتة الى ان البنوك رغم كل ذلك لم تفتح قنوات التمويل بل طلبت من الحكومة إصدار سندات حتى تشتريها وبالتالي لا توجد دورة اقتصادية مؤكدة انه توجد جلطة في الجسم الاقتصادي لن تنفرج الا اذا عادت البنوك الى التمويل مرة أخرى بعد انتهاء عمليات المخصصات التي تحتاج الى وقت.

هيئة أسواق المال

وقالت الغنيم اننا متأخرون للغاية في تطبيق وتفعيل هيئة أسواق المال ونحن لدينا 4 نماذج متمثلة في السعودية ومصر والاردن وعمان وهذه الأسواق نجد انها منظمة وتسير بشكل ايجابي وآليات العمل بها واضحة بعكس الوضع لدينا حيث اننا نجد الرقابة من المركزي والبورصة ووزارة التجارة مما ادى الى تشتت الجهد فلا يمكن ان تلعب البورصة دور هيئة سوق المال وهي غير مؤهلة لذلك فالمفروض ان تقوم البورصة بتوعية الشركات بالقوانين والنظم الجديدة قبل تفعيلها وخاصة في مجال العقوبات. واوضحت الغنيم ان مسالة تراجع السوق هي مسالة ثقة فهناك حالة من الهلع والخوف ولابد من التريث قليلا خاصة ان هناك تغيرات جذرية ستطرأ على الشركات والبنوك وهيئة سوق المال ونحتاج الى وقت حتى نفرضها فهناك شركات غير واضحة وغير شفافة في اوضاعها المالية، لافتة الى ان السوق من المتوقع ان يشهد المزيد من المشاكل للشركات المدرجة وسوف نجد شركات تم تصفيتها او شطبت وخرجت من السوق مما سيخفف الضغط على السوق خاصة ان هناك معلومات تروج بطريقة خاطئة وغير صحيحة حاليا .

صدمة الشركات

واشارت الى ان هناك شركات لم تواجه الأمر بشجاعة ورحلت مشاكلها الى عام 2010 ولم تجد الحلول حتى الان فحدثت الصدمة كما ان البنوك ليس لديها صبر وسنشهد بعد الأزمة الحالية ضحايا من الشركات وسيبدأ السوق في الفرز.

وردا على سؤال حول ترشيحها لرئاسة هيئة السوق قالت الغنيم «هم ما يبوني» ولا يهمني سوى المحافظة على حقوق المساهمين.

مبادئ وأخلاقيات «جلوبل»

ومن جانبه قال بدر السميط ان «جلوبل» أخذت على عاتقها نشر التقارير والتحليلات الخاصة بالسوق وأداء الشركات وفقا لأخلاقيات الشركة والمهنية والشفافية التي تتبعها، ولم تقم بنشر تقارير وفقا لرؤية الشركات أو للاستفادة من ورائها، لان هذا يتعارض مع المهنية ومبادئ الشركة.

واستهجن السميط ما نشر في بعض الصحف حول قيام الحكومات الخليجية للتدخل لحماية اليورو وذلك للمحافظة على الأصول الخاصة بها، مؤكدا أنه كان من الاجدى أن تتدخل لحل الأزمة من الداخل. وعن دور الحكومات في مواجهة الأزمة أوضح السميط أن الظروف التي يمر بها السوق غير طبيعية ولابد أن تتجه الدولة إلى الصرف على المشاريع الحكومية والمحافظة على قيم الأصول وتتدخل عبر قنواتها للمحافظة على السوق وذلك للحد من النزيف الذي شهدته الأسواق من جراء تداعيات الأزمة التي شهدتها السوق العالمية وذلك لأن كفاءة و«شطارة» الإدارة تأتي في مواجهة الأزمة وحماية البنوك والأسواق والأصول المرهونة، وذلك لأن عدم التدخل أدى إلى تبعات سيئة للغاية.

وقال السميط ردا على سؤال حول عقوبات تفرضها بعد تطبيق قوانين هيئة سوق المال انه من الخطأ البدء بتطبيق القانون قبل ظهور هيئة سوق المال رسميا ومع تطبيق القانون اصبحنا عرضة لمقاضاة بعض المستثمرين والتشكيك في السوق لانهم اصبحوا الخصم والحكم ونحن قد شاهدنا في وقت سابق حصول بعض الشركات على قضايا ربحتها ضد ادارة السوق بعد ان كانت هي المنفردة بالقرار كما ان البورصة لا تستطيع ان تلعب هذا الدور حاليا ولذا فالاصل هو الفصل بين البورصة وهيئة السوق ونحن الان مازلنا تحت جسم واحد وهذا امر يضعف من حيادية السوق.

وقال السميط لابد من توعية الشركات حتى لا يتحول القانون الى سيف مسلط على الجميع ولابد من مشاركة الكل في التوعية وهي المهمة الاولى لادارة السوق.

السميط: لابد من توعية الشركات حتى لا يتحول قانون هيئة أسواق المال إلى سيف مسلط على الجميع

«جلوبل» قطاعا البنوك والخدمات استحوذا على 75,83٪ من إجمالي أرباح الربع الأول.. و«الاستثمار» الأقل بـ 0,38٪

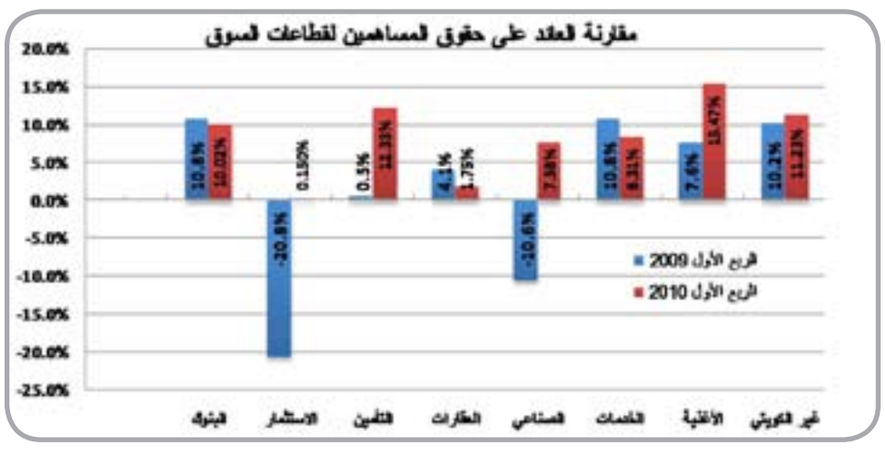

تقرير

أوضح تقرير صادر عن شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) ان الصورة للعديد من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تغيرت إلى الأفضل خلال الربع الأول من 2010 بعد أن حققت جميع قطاعات السوق أرباحا مطلقة وذلك للمرة الأولى منذ الربع الثالث من 2008.

وقد أعلنت 168 شركة كويتية مدرجة في القطاعات السبعة عن نتائجها المالية بعد استبعاد الشركات غير الكويتية وعددها 14 شركة، والشركات الذي لا تنتهي سنتها المالية في 31 ديسمبر وعددها 14 شركة والشركات الموقوفة عن التداول والبالغ عددها 16 شركة. حيث بلغت الأرباح الإجمالية لتلك الشركات التي أعلنت عن نتائجها المالية 325,92 مليون دينار لفترة الربع الأول المنتهي في 31 مارس 2010 مسجلا ارتفاعا بنسبة 337,42٪ مقارنة بأرباح بلغت 74,51 مليون دينار لنفس الفترة من 2009 وقد جاء أداء الشركات بشكل عام خلال الربع الأول من 2010 أفضل بكثير مقارنة بنفس الفترة من 2009 والذي تأثرت فيه تلك الشركات بالأزمة المالية العالمية. ويجدر الذكر أن المهلة المتاحة للشركات المدرجة للإفصاح عن بياناتها المالية المرحلية تبلغ 45 يوما إلا أن الكثير من الشركات قامت بالإعلان خلال اليوم الأخير من المهلة المقررة. بينما ظلت 16 شركة ضمن دائرة الإيقاف عن التداول لعدم إعلانها عن نتائجها المالية للفترة المعلنة.

هذا وقد استحوذ كل من قطاعي البنوك والخدمات على ما نسبته 75,83٪ من إجمالي أرباح الربع الأول من 2010، بينما استحوذ قطاع الاستثمار على أقل نسبة بين بقية القطاعات حيث بلغت 0,38٪ خلال نفس الفترة.

على صعيد آخر، تحسن معدل العائد العام على حقوق المساهمين لمعظم قطاعات السوق خلال الربع الأول من 2010 حيث حقق قطاع الاستثمار نموا في نسبة العائد على إجمالي حقوق المساهمين بلغت نسبته 0,015٪، مقارنة بعائد سلبي بلغ 20,75٪ خلال نفس الفترة من 2009. وبالنسبة لقطاع الصناعة فقد بلغ العائد على إجمالي حقوق المساهمين 7,58 في الربع الأول من 2010 مقارنة بعائد سلبي 10,62٪ في نفس الفترة من العام 2009. أما بالنسبة لقطاع البنوك فقد تراجع معدل العائد العام على حقوق المساهمين حيث بلغ 10,02٪ خلال الربع الأول من 2010 مقارنة بنسبة 10,78٪ خلال الربع الأول من 2009.

القطاع المالي

استحوذ قطاع البنوك على ما نسبته 40,37٪ من إجمالي أرباح القطاعات السبعة حيث بلغ صافي الأرباح الإجمالية للبنوك المحلية وعددها 9 بنوك 131,59 مليون دينار لفترة الربع الأول من 2010، أي مسجلة ارتفاعا بنسبة 1,26٪ مقارنة بمستواها البالغ 129,95 مليون دينار لنفس الفترة من 2009. وقد ارتفع إجمالي حقوق المساهمين لقطاع البنوك بنسبة 9,31٪ لفترة الربع الأول من 2010 مقارنة بمستواها المسجل خلال الربع الأول من العام 2009 لتبلغ 5,0 مليارات دينار، بينما ارتفع إجمالي أصول القطاع بنسبة 2,08٪ مقارنة بنفس الفترة من 2009 لتبلغ 41,96 مليار دينار ومن بين البنوك التسعة، سجلت 4 بنوك تحسنا في نتائجها المالية جاء في مقدمتها بنك الكويت الوطني الذي شهد ارتفاعا في أرباحه المرحلية للربع الأول من العام 2010 بنسبة 20,05٪ لتبلغ 76,26 مليون دينار. مقارنة بأرباح بلغت 63,53 مليون دينار لنفس الفترة من 2009.

ويجدر الذكر أن مخصصات البنك قد بلغت 876 مليون دينار خلال الربع الأول من 2010 مقارنة بمخصصات بلغت 10,44 ملايين دينار لنفس الفترة من 2009. كذلك تعزى أرباح القطاع إلى النتائج المالية المسجلة من قبل بنك بوبيان بعد أن حول خسائره والتي بلغت 11,72 مليون دينار خلال فترة المقارنة (الربع الأول من 2009) إلى أرباح بلغت 1,62 مليون دينار خلال الربع الأول من 2010. تبعه بنك الكويت الدولي الذي حول خسائر الربع الأول من العام 2009 والبالغة 2,20 مليون دينار إلى أرباح بلغت 0,290 مليون دينار خلال الربع الأول من 2010، هذا وقد فاقت المخصصات التحوطية للبنك المذكور 10 ملايين دينار خلال الربع الأول من 2010.

قطاع الاستثمار

أعلنت 41 شركة من أصل 51 شركة استثمارية إلى الآن عن أرباحها لفترة الربع الأول من العام 2010، علما أنه من ضمن الشركات الـ 17 الموقوفة 9 شركات استثمار، وقد بلغ صافي الأرباح لشركات القطاع 1,24 مليون دينار بعد أن كانت قد سجلت خسائر بمقدار 183,84 مليون دينار لنفس الفترة من 2009. وبهذا يعد قطاع الاستثمار الأبرز أداء خلال هذه الفترة بالرغم من أرباحه الهامشية المسجلة مقارنة مع باقي أرباح قطاعات السوق.

هذا وقد سجلت 34 شركة استثمارية تحسنا في نتائجها المالية. حيث حققت شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) الارتفاع الأكبر في صافي الربح بنسبة 306,22٪ وصولا إلى 1,02 مليون دينار مقارنة بأرباح بلغت 0,25 مليون دينار للربع الأول من العام 2009، تبعتها كل من الشركة الخليجية المغاربية القابضة والشركة الكويتية للاستثمار اللتين سجلتا ارتفاعا في صافي أرباحهما بنسبة 187,73 و112,43٪ على التوالي، بينما قلصت العديد من الشركات الاستثمارية الخسائر التي سجلتها خلال الربع الأول من 2009 بشكل ملحوظ خلال الربع الأول من 2010، فقد تراجعت خسائر بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) من 69,5 مليون دينار خلال الربع الأول من 2009 إلى خسائر بلغت 14,17 مليون دينار خلال الربع الأول من 2010.

قطاع الخدمات

تأثرت ربحية قطاع الخدمات خلال الربع الأول من 2010 مع تراجع أرباح شركة زين بنسبة 31,94٪ وانخفاض أرباح شركة أجيليتي بنسبة 52,40٪ حيث سجلت شركات القطاع خلال الربع الأول من 2010 أرباحا إجمالية بلغت 115,58 مليون دينار مسجلة انخفاضا بنسبة 15,86٪ مقارنة مع نفس الفترة من 2009. وقد أعلنت 48 من أصل 58 شركة عن نتائجها المالية. من جانب آخر ضمن قطاع الخدمات، شهدت أرباح شركة عارف للطاقة القابضة للربع الأول من العام 2010 ارتفاعا قياسيا مقارنة مع نفس الفترة من 2009 حيث ارتفعت أرباح الشركة بنسبة 14,944٪ لتبلغ 13,35 مليون دينار من جهة أخرى، سجلت شركة سيتي جروب أكبر تراجع ضمن قطاع الخدمات خلال فترة الربع الأول من 2010 حيث انخفضت أرباح الشركة بنسبة 81,01٪ مقارنة مع نفس الفترة من 2009 لتبلغ 0,642 مليون دينار.

قطاع العقار

كان قطاع العقار أكبر القطاعات تراجعا في أرباحه الإجمالية لفترة الربع الأول من 2010 حيث بلغت الأرباح الإجمالية لشركات العقار لتلك الفترة 10,16 ملايين دينار مقارنة بأرباح بلغت 23,72 مليون دينار لنفس الفترة من 2009. حيث تأثر القطاع بتراجع ملحوظ في أرباح بعض الشركات العقارية حيث سجلت شركة إنجازات للتنمية العقارية انخفاضا حادا في أرباحه الفصلية بلغت نسبته 99,82٪ لتبلغ 0,0025 مليون دينار مقارنة بأرباح بلغت 1,37 مليون دينار للفترة المقارنة من 2009. أما بالنسبة لأكبر الشركات العقارية من حيث القيمة السوقية وهي شركة مباني فقد بلغت أرباح الشركة 5,25 ملايين دينار لفترة الربع الأول من 2010 مسجلة ارتفاعا بنسبة 9,94٪ مقارنة مع أرباح نفس الفترة من 2009.

قطاع التأمين وقطاع الأغذية

على الرغم من التحديات التي يواجهها قطاع التأمين إلا أن القطاع شهد تحسنا ملموسا خلال هذه الفترة حيث شهدت أرباح القطاع خلال الربع الأول من 2010 أكبر ارتفاع بين بقية قطاعات السوق حيث ارتفعت بنسبة 2,809,3٪ لتبلغ 9,25 مليون دينار بعد تحسن ملموس في أرباح شركة الكويت للتأمين والتي حولت خسائرها خلال الربع الأول من العام 2009 والبالغة 5,95 ملايين دينار إلى أرباح في الثلاثة أشهر الأولى من 2010 حيث بلغت 2,50 مليون دينار بعد تراجع خسارة الانخفاض في قيمة استثمارات في أوراق مالية إلى 0,038 مليون دينار خلال الربع الأول من 2010 بينما شهد قطاع الأغذية ارتفاعا في أرباحه بنسبة 157,96٪ لتبلغ 18,59 مليون دينار بدعم من أرباح الشركة الكويتية للأغذية (أميركانا) الذي ارتفعت أرباحه بنسبة 329,41٪ لتبلغ 13,87 مليون دينار كما في مارس 2010.